

ⲉⲗⲓⲛⲁⲗⲉⲛⲓ ⲛⲉⲗⲱⲟⲩⲉⲑ
ⲉⲗⲓⲛⲁⲗⲉⲛⲓ ⲛⲉⲗⲱⲟⲩⲉⲑ ⲉⲗⲓⲛⲁⲗⲉⲛⲓ
ⲉⲗⲓⲛⲁⲗⲉⲛⲓ ⲛⲉⲗⲱⲟⲩⲉⲑ



Royaume du Maroc

Ministère de l'Education Nationale, de la Formation Professionnelle,
de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي

كلمة السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

الندوة الدولية الثانية حول موضوع:
منظومة التربية والتكوين: من التخطيط إلى التنفيذ
أسئلة التكوين والبحث بكليات الطب والصيدلة

بسم الله الرحمن الرحيم،
الحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
السيد وزير الصحة،
السيد عميد كلية الطب والصيدلة بالرباط،
السيد الكاتب العام للنقابة الوطنية لأساتذة التعليم العالي،
السيد رئيس المرصد الوطني للتربية والتكوين،
السيدات والسادة العمداء والأساتذة،
أعزائي الطلبة، السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري أن أشارك في افتتاح هذه الندوة المهمة المخصصة لموضوع من المواضيع الآنية، والذي يندرج ضمن أولويات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وهو موضوع التكوين والبحث في المجال الطبي والصيدلي.
في هذا الصدد، أود أن أتقدم بجزيل الشكر للمرصد الوطني للتربية والتكوين على جميع الأنشطة التي يمارسها في سبيل تطوير منظومة التربية والتكوين. وهي المساهمة التي ننوّهها لأنها تركز على دراسات وتحاليل يقوم بها متخصصون تربويون متمرسون، تم إعدادها في استقلالية تامة وفي منأى عن إكراهات وضرورات التسيير اليومي.

كما أتقدم بالشكر لجامعة محمد الخامس وكلية الطب والصيدلة بالرباط على استضافة هذا اللقاء، إذ لا أرى أفضل من أقدم كلية الطب والصيدلة لمناقشة موضوع التكوين والبحث في المجالات الطبية والصيدلانية.

السيدات والسادة،

لا داعي للتأكيد على الأهمية القصوى التي يكتسبها موضوع هذه الندوة، ليس فقط لكونه يندرج في إطار تطوير منظومة التربية والتكوين باعتبارها أولوية وطنية، ولكن أيضا لكونه يهم جانبا من هذا النظام من الأهمية بمكان لكونه يرتبط بصحة المواطن حاليا ومستقبلا. فالتحديات التي نواجهها في هذا المجال تبقى متعددة لا محالة، ولكنها توفر فرصا ممتازة للتحلي بالشجاعة والابتكار والعزم. هذه التحديات ذات طابع كمي بالأساس، سواء تعلق الأمر بعدد الأطباء لكل مواطن، أو بتوزيعهم الجغرافي الذي يتسم بانعدام التكافؤ، ولكن أيضا ذات طابع نوعي حيث ترمي إلى بلوغ تكوين كفيل بإنتاج أطباء قادرين على التأقلم مع التقدم المذهل الذي تعرفه الممارسة الطبية.

السيدات والسادة،

إن العزم على مواجهة هذه التحديات ترتبت عنه تعبئة قوية سواء على المستوى الحكومي من خلال القطاعين المعنيين بشكل مباشر أي قطاع التعليم العالي وقطاع الصحة، أو على مستوى الجامعات وكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان. فقد تم بذل مجهودات كبيرة أسفر عنها فتح كليات جديدة في طنجة وأكادير. على إثر ذلك، فقد عرف عدد

حاملي الباكلوريا المسجلين بكليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان ارتفاعا ملحوظا. وقصد مواكبة هذا الارتفاع الذي عرفه عدد الطلبة ومواجهة الإكراهات الناجمة عن تزايد حالات تقاعد الأساتذة الباحثين، تم بذل مجهود كبير قصد تخويل كليات الطب والصيدلة مزيدا من المناصب المالية.

السيدات والسادة،

من أجل معالجة إشكالية الخصائص الملحوظة في الأطر الطبية، رخصت الدولة بفتح جامعتين لعلوم الصحة تم إحداثهما في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويتعلق الأمر بجامعة الزهراوي الدولية لعلوم الصحة بالرباط، وجامعة محمد السادس لعلوم الصحة بالدار البيضاء. علاوة على ذلك، تم الترخيص لجامعات أخرى محدثة في إطار الشراكة مع الدولة وجامعة خاصة قصد القيام بمهام التكوين في المجال الطبي والصيدلي وطب الأسنان. وقد تم منح هذه الترخيصات بعد التأكد من استجابة هذه الجامعات لجميع الشروط و المعايير اللازمة. وتهم هذه الشروط توفر المؤسسة على موارد بشرية بيداغوجية دائمة وهياكل استشفائية (على غرار المراكز الاستشفائية الجامعية) قادرة على ضمان سير مختلف التدريبات في أحسن الظروف. والهدف من ذلك تفادي أن يكون الترخيص بهذه التكوينات على حساب الجودة التي تضمنها الكليات العمومية.

علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن للكليات المرخص لها أن تلجأ إلى الأساتذة التابعين للكليات العمومية بشكل مبالغ فيه أو أن تستعمل المراكز الاستشفائية الجامعية العمومية كمقرات للتدريس بالنسبة للطلبة.

كما أنه لا بد من التأكيد أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار التكوينات التي تمنحها هذه الكليات منافسة لتكوينات الكليات العمومية.

ويجدر التأكيد على أن التكوين في مجال علوم الصحة يجب أن يتم وفق نفس معايير الجودة سواء تعلق الأمر بالكليات العمومية أو الخاصة.

في نفس السياق، لا بد من التذكير أن الوزارة حريصة على توحيد شروط الولوج على مستوى عتبات الانتقاء لاجتياز المباريات بين الكليات العمومية والخاصة. كما ستحرص على الحفاظ على نسبة التأطير التي تستلزمها التكوينات في المجال الطبي.

السيدات والسادة،

موازية مع الجهود المبذولة لتكوين عدد متزايد من الأطباء، كان من الضروري تقييم أنظمة الدراسة وتكييفها في كل من الطب والصيدلة وطب الأسنان وربطها بالحركية الدولية. وهكذا، تم وبتنسيق وتشارك بين وزارة التعليم العالي ووزارة الصحة إطلاق ورش إصلاح

الدراسات الطبية والصيدلانية وطب الأسنان (REMPO) منذ سنة 2005. وقد هم هذا المشروع بالإضافة إلى الجوانب التربوية والتنظيمية، إشكالية الخصاص في الأطر الطبية، وإعادة النظر في مواصفات الطبيب والصيدلي وطبيب الأسنان اللذين يحتاجهم البلد.

Commenté [MT1]:

لذلك، تم إعداد هندسة بيداغوجية تسمح بتكوين جيل جديد من الممارسين الذين سينتقلون من كونهم مجرد أطباء تشخيص سريريين إلى "فاعلين حقيقيين في مجال الصحة العمومية". وقد كان من الضروري تطوير مهارات في الطب بمنظور "جماعي"، وأكثر توجها نحو الوقاية والحرص على اقتصاد الصحة. وبالفعل فقد دخل الإصلاح حيز التطبيق انطلاقاً من السنة الجامعية 2015-2016 بالنسبة لدكتور في الطب ودكتور في الصيدلة ودكتور في طب الأسنان.

لقد أتاحت السنوات الأربعة للإصلاح تحقيق عدد من المكتسبات، بما في ذلك وضع اللمسات الأخيرة على دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية التي تنظم نظم الدراسات بالنسبة للدبلومات الثلاثة. وقد تم إيداع هذه الدفاتر لدى الأمانة العامة للحكومة. وقد تم استغلال هذه الفترة أيضاً لإجراء تقييم ذاتي في منتصف المدة لتطبيق الإصلاح. وسيمكن هذا التقييم الذاتي من إدخال التحسينات اللازمة على ضوء الخبرة التي تمت مراكمتها خلال السنوات الأربع للإصلاح.

السيدات والسادة،

إن إصلاح السلكين الأول والثاني من الدراسات الطبية والصيدلانية وطب الأسنان لا يمكنه أن يخفي الحاجة الملحة للمضي قدماً في إصلاح الدراسات بالسلك الثالث. فهذا السلك سيسمح بتكوين ليس فقط الكفاءات اللازمة من المتخصصين القادرين على الاستجابة لمتطلبات المجتمع، بل أيضاً الأساتذة الذين يشكلون حجر الزاوية في أي نظام للتكوين

والبحث. وفي هذا الصدد يجدر بالذكر أنه في إطار اصلاح السلك الثالث سيكون النظام الداخلي هو البوابة الأساسية لولوج سلك التدريس كما سيتم التنسيق مع وزارة الصحة لتفضيل سبيل التعاقد على سبيل التطوع في تكوين المقيمين.

السيدات والسادة،

ان اصلاح السلك الثالث سيتم بتنسيق تام بين قطاع التعليم العالي ووزارة الصحة

Commenté [MT2]:

وسهم الجوانب التربوية والتنظيمية والتشريعية للإجابة على أسئلة مثل:

✓ ما هو النموذج الذي يجب اعتماده لتكوين الأطباء المتخصصين؟

✓ ما هي التخصصات الجديدة؟

✓ ما هي المدة التي يستغرقها كل تخصص؟

✓ ما هو مسار التكوين؟

✓ ما هي طرق وأساليب التقييم؟

✓ ما هو النظام القانوني للداخليين والمقيمين؟

وفيما يتعلق بالشق التكويني فقد تم تحديد الخطوط العريضة للهندسة البيداغوجية لدراسات السلك الثالث، وتم إحراز تقدم كبير على مستوى الجوانب البيداغوجية التي شكلت شبكات العمداء من أجلها لجانا موضوعاتية، وسيتم تقديم النتائج المتعلقة بهذه الجوانب إلى الأطراف المعنية المختلفة، بما فيها بطبيعة الحال الطلبة في المستقبل القريب.

أما بالنسبة للجوانب التنظيمية والتشريعية لإصلاح السلك الثالث، فسيتم التنسيق والتشاور بشأنها بين قطاع التعليم العالي والصحة والمالية والأمانة العامة للحكومة السيدات والسادة،

إننا ندرك تمامًا أن نجاح الإصلاح يتطلب تعبئة وسائل الدعم المناسبة. ويتعلق الأمر بجانبين أساسيين هما الموارد البشرية التي ، كما سبق أن ذكرت ، يتم بذل مجهودات كبرى بشأنها، في حين يهتم الجانب الثاني توفير ميادين التدريب والتي ينبغي العمل بشأنها بتشاور مع زملائنا بوزارة الصحة قصد إيجاد أفضل الحلول للمشاكل الحالية التي ندركها جيدا.

السيدات والسادة،

أود أن أجدد شكري لمنظمي هذه الندوة اللذين منحوا لنا هذه الفرصة لتبادل بعض الأفكار حول الإنجازات التي تم تحقيقها و الآفاق المنتظرة في مجال إصلاح الدراسات الطبية والصيدلانية وطب الأسنان، وأتمنى لكم كل التوفيق في أشغالكم، وسنكون في انتظار التوصيات التي ستنبثق عنها.